

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

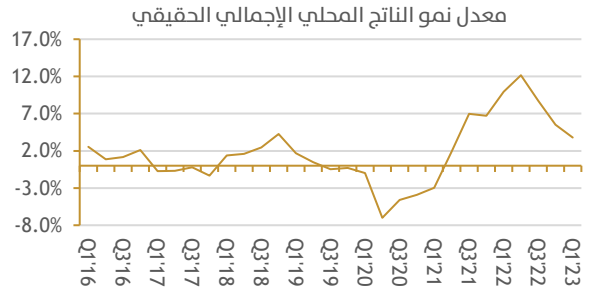
برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثاني 2023م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثاني 2023م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2023م (%) *

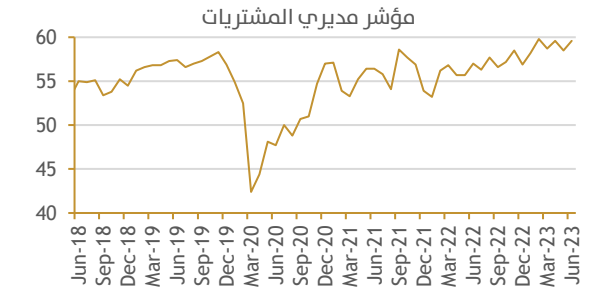
- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 1.4% وبنسبة 5.4% في الأنشطة غير النفطية في الربع الأول من العام 2023م.
- شكل القطاع غير النفطي نسبة 59.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2023م



* استناداً إلى البيانات الأولية

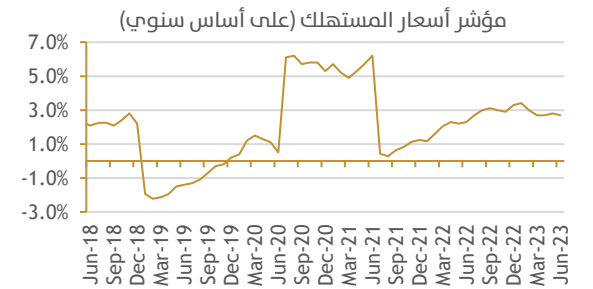
مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 59.6 في يونيو 2023 مقارنة بـ 58.5 في مايو 2023.



مؤشر أسعار المستهلك

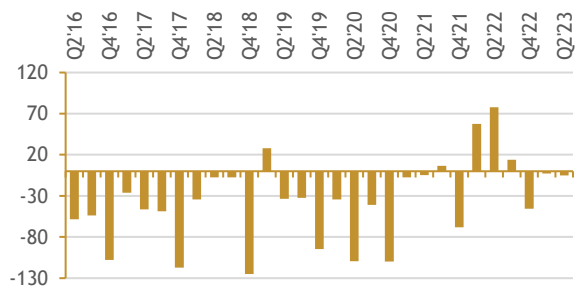
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.7% على أساس سنوي في يونيو 2023م، حيث شهدت مؤشرات قطاع المطاعم والفنادق وقطاع السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى زيادة بنسبتي 4.3% و 9.1% على التوالي، في حين ارتفع قطاع التعليم بنسبة 3.0%، بينما كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 2.9% في يونيو 2023م.



ميزانية الربع الثاني 2023 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 5.26 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2023م، مقارنة مع فائض بلغ 77.90 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2022م.
- انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 15% على أساس سنوي ليلبلغ 314.8 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2023م مقارنة مع 370.4 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2022م.
- انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 28.2% على أساس سنوي لتصل إلى 179.7 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2023م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 12.5% على أساس سنوي لتبلغ 135 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 2.9% على أساس سنوي لتصل إلى 66.1 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2023م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 9.4% على أساس سنوي ليلبلغ 320.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2023م، مقارنة مع 292.5 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- انخفض الدين العام إلى 989.15 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثاني من العام 2023م مقارنة بـ 990.08 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2022م.

عجز / فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



الاقتصاد السعودي شهد نمواً خلال 2022م مدعوماً بمتانة النظام المالي

أصدر البنك المركزي السعودي "ساما" تقرير الاستقرار المالي لعام 2023م، الذي يبرز تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي والمخاطر المصاحبة، إضافة إلى التطورات في النظام المالي السعودي. وبحث التقرير أيضاً الابتكارات التقنية والمسائل الناشئة في القطاع المالي. وبحسب التقرير، شهد الاقتصاد السعودي نمواً خلال العام 2022م على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، لافتاً في هذا الصدد إلى مساهمة النظام المالي بشكل رئيس في دعم هذا النمو، حيث استمرت قوة نمو الأصول والائتمان البنكي في عام 2022م.

كما أكد التقرير أن القطاع البنكي السعودي لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة، وظلت النسب الاحترازية المتعلقة بالسيولة في مستويات أعلى من المتطلبات النظامية

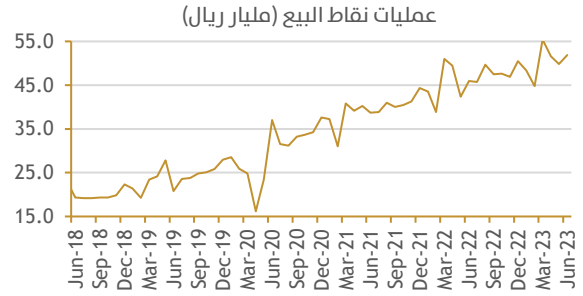


الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

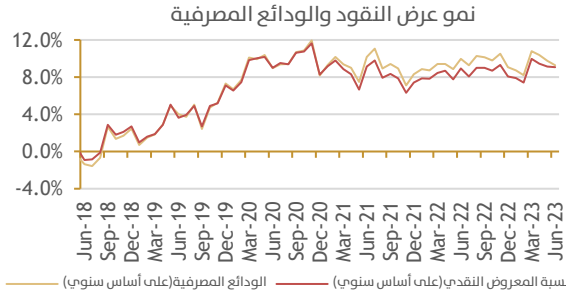
عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات نقاط البيع إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق حيث نمت بنسبة 12.8% على أساس سنوي لتبلغ 51.9 مليار ريال سعودي في يونيو 2023م، مقارنة بـ 46 مليار ريال للفترة ذاتها من عام 2022م. بلغت قيمة مبيعات نقاط البيع 153.2 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2023م (بارتفاع نسبته 11.2% على أساس سنوي وبنسبة 3.2% على أساس ربعي).



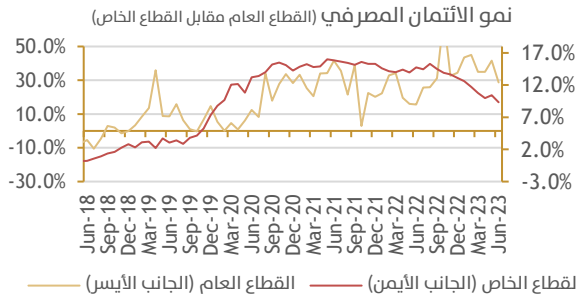
نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 9.1% على أساس سنوي وبنسبة 2.0% على أساس ربعي في يونيو 2023م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 3.2% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 41.9% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 9.3% على أساس سنوي وبنسبة 1.6% على أساس ربعي في يونيو 2023م.



نمو الائتمان المصرفي (%)

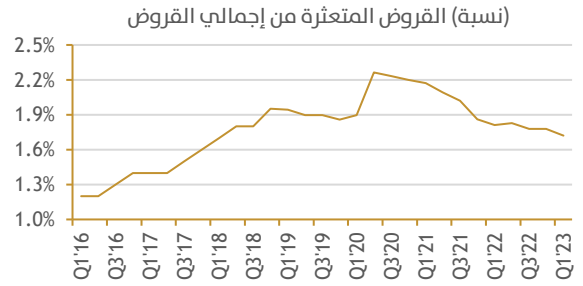
حقق الائتمان المصرفي للقطاع العام والخاص نمواً بنسبة 10.2% على أساس سنوي في يونيو 2023م وبنسبة 2.5% على أساس ربعي؛ حيث شهد الائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 28.7% على أساس سنوي وبنسبة 1.1% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 9.4% على أساس سنوي في يونيو 2023م، وبنسبة 2.6% على أساس ربعي.



الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

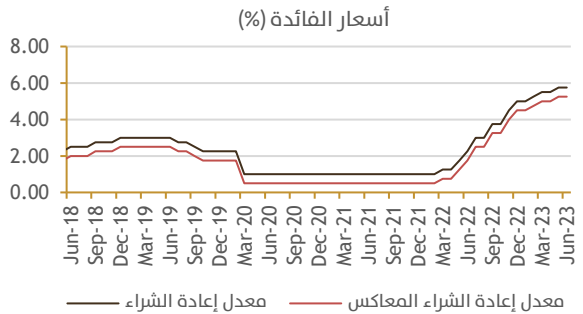
القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 1.7% في الربع الأول من العام 2023م مقارنة مع 1.8% في الربع الرابع من العام 2022م.



أسعار الفائدة

رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبيو" بمقدار 25 نقطة أساس ورفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس "الريبيو العكسي" بمقدار 25 نقطة أساس خلال الربع الثاني من عام 2023م. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي.

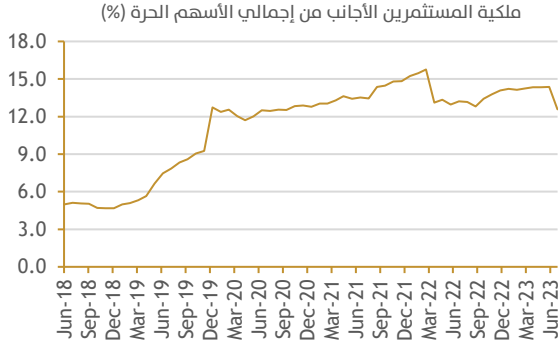




نظرة عامة على الأسواق المالية

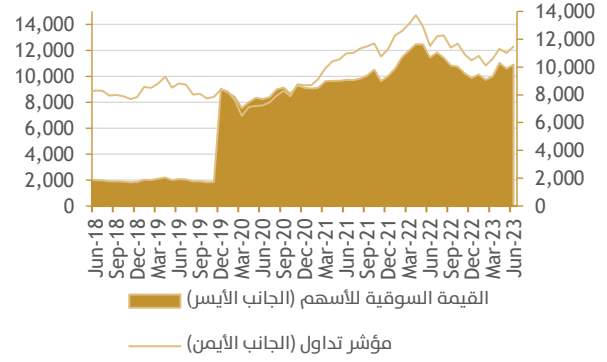
ملكية المستثمرين الأجانب

انخفضت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب إلى 12.5% في شهر يونيو 2023م من 14.3% في شهر مارس 2023م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 376.4 مليار ريال في يونيو 2023م.



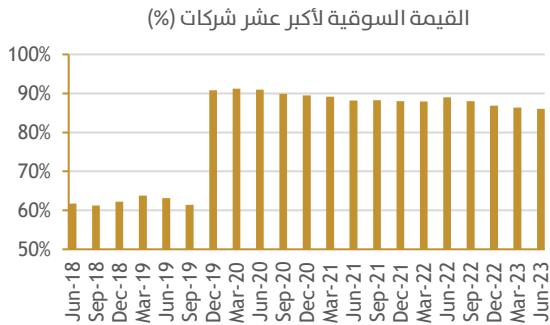
مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 4.0% على أساس شهري في يونيو وبنسبة 9.4% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الثاني 2023م. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 9.2% لتبلغ 10,908 مليار ريال سعودي في يونيو 2023م من 9,984 مليار ريال سعودي في مارس 2023م.



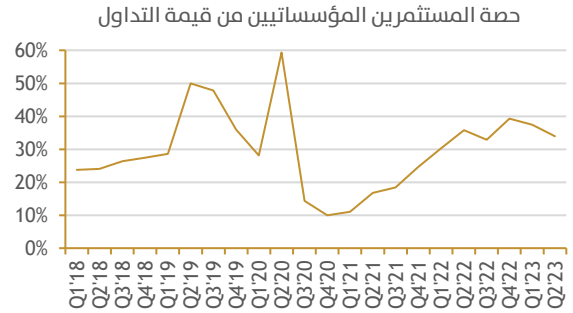
تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركيز لأكثر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر يونيو من عام 2023م إلى 86% مقارنة مع 86.4% في نهاية مارس 2023م.



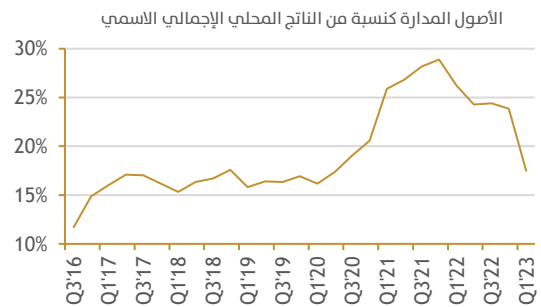
حصة المستثمرين المؤسسيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسسيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثاني من عام 2023م إلى 33.9% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 37.2% في الربع الأول من عام 2023م.



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 17.5% في الربع الأول من عام 2023م مقارنة بنسبة 23.8% في الربع الرابع من عام 2022م. وبلغت الأصول المدارة 770.62 مليار ريال في مارس 2023م.





أهم اللامحات عن تطورات القطاع المالي

الترخيص لشركة تقنية مالية في مجال المدفوعات

قام البنك المركزي السعودي بالتريخ لشركة "رصيد" لمدفوعات التقنية المالية وذلك لتقديم خدمات مدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع، ليبلغ بذلك إجمالي عدد الشركات المرخص لها من قبل البنك المركزي لتقديم خدمات المدفوعات 24 شركة، إضافة إلى حصول 6 شركات على موافقة أولية.

التصريح لشركتين لممارسة نشاط الدفع الآجل

صرح البنك المركزي السعودي لشركتين لممارسة نشاط الدفع الآجل في المملكة، وهي: شركة سبوتي العربية لتقنية المعلومات، وشركة مدفوع المحدودة.

وذلك استناداً إلى نظام البنك المركزي السعودي، ونظام مراقبة شركات التمويل، حيث يهدف التصريح لهذا النشاط إلى تمويل العميل لشراء السلع أو الخدمات من المتاجر بلا كلفة أجل مستحقة على العميل.

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من دور "ساما" الداعم لتمكين قطاع التمويل بالسماح بدخول أنشطة جديدة؛ لتعزيز ودعم القطاع، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، وبشكل يضمن كفاءة عمل هذه الشركات، من خلال الالتزام بما يصدره البنك المركزي من متطلبات رقابية وإشرافية.

التصريح لـ 3 شركات تقنية مالية للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية

صرح البنك المركزي السعودي لثلاث شركات تقنية مالية جديدة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية في مجال المصرفية المفتوحة، وهي: شركة بوابة ترابط لتقنية المعلومات، وشركة عمق الطول للتجارة، وشركة تطبيق دراهم للتقنية المالية.

اعتماد قواعد وإجراءات التداول والعضوية المعدلة

أصدر مجلس إدارة شركة تداول السعودية قرار باعتماد إجراءات التداول والعضوية المعدلة، وصدر قرار مجلس هيئة السوق المالية باعتماد قواعد التداول والعضوية المعدلة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق المعدلة. وتهدف التعديلات إلى تطوير عدد من الإجراءات الهيكلية لأدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة، بالإضافة إلى استحداث حزمة من التحسينات العامة على إجراءات التداول لزيادة المرونة وتيسير نشاط التداول في السوق وتعزيز جاذبيته.

استكمال الربط الإلكتروني مع بنك التنمية الاجتماعية عبر برنامج "تنفيذ"

استكمل البنك المركزي السعودي "ساما"، إجراءات الربط الإلكتروني مع بنك التنمية الاجتماعية عبر برنامج "تنفيذ"، الهادف إلى الربط المباشر بين الأنظمة التقنية للجهات الحكومية، والأنظمة التقنية للبنوك والمصارف العاملة في المملكة عبر البنك المركزي والتكامل بينها.

ويستهدف البنك المركزي من خلال برنامج "تنفيذ" تحسين وتطوير الأعمال المشتركة مع الجهات الحكومية، والعمل على فهم احتياج تلك الجهات، وتذليل العوائق والصعوبات التي تواجه العلاقة المشتركة معها؛ بشكل يساهم في أتمتة وتسريع معالجة الأعمال، وذلك تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما تأتي هذه الخطوة؛ تحقيقاً للأهداف الإستراتيجية للبنك المركزي السعودي، وتعزيزاً للبنية التحتية التقنية، ورفع مستوى الخدمات؛ بشكل يساهم في اختصار الإجراءات الإدارية، ورفع مستوى جودتها وسرعة إنجازها، بالتكامل مع المؤسسات المالية العاملة في المملكة.

قطاع التأمين بالمملكة ينمو 26.9% خلال عام 2022م

أصدر البنك المركزي السعودي "ساما" التقرير السنوي السادس عشر عن سوق التأمين في المملكة، الذي يُبرز تطورات ونتائج القطاع خلال عام 2022م، إضافة إلى نتائجه المالية، ومساهمته في الناتج المحلي للمملكة.

وبحسب التقرير، فقد شهد قطاع التأمين نمواً بقرابة 26.9 في المئة في عام 2022م ليبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 53 مليار ريال، حيث شهد كل من التأمين الصحي والمركبات وتأمين الحماية والادخار ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الأقساط المكتتبة.

كما أظهر التقرير ارتفاع عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي غير النفطي في عام 2022م ليصل إلى 2.09 في المئة، مقارنة بـ 1.91 في المئة في عام 2021م؛ نتيجة الارتفاع الملحوظ في إجمالي الأقساط المكتتبة. كذلك حافظ معدل الخسارة الإجمالية للقطاع على ثباته عند 83.4 في المئة في العام 2022م.



المملكة تواصل تحقيق التقدم في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المالية لعام 2023

واصلت المملكة العربية السعودية تقدمها في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المالية محققة المركز الثالث بين الدول الأكثر تنافسية على مستوى دول العشرين (G20)، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية التابع لمعهد التنمية الإدارية (IMD) لعام 2023، إذ فُزَت سبع مراتب عن مركزها الذي حققته عام 2022م. ووفقاً للتقرير، فقد احتلت المملكة المركز الأول في مجالس الإدارات على مستوى دول العشرين، والمركز الثاني في مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)، ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر رأس المال الجريء، فيما جاءت ثانياً في مؤشر السوق المالية، وخامسة في مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات) بين دول المجموعة. كما حققت المملكة المركز الثالث على مستوى دول العالم في مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي) متفوقة على اليابان والهند وألمانيا والمملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو نفس المركز الذي حققته في مؤشر رأس المال الجريء والذي تفوقت فيه على الهند والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان والصين، أما في مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر) فقد جاءت المملكة في المركز الخامس متفوقة على الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وألمانيا والمملكة المتحدة.

منشآت تقدم 23 مبادرة مرتبطة بأهداف رؤية السعودية 2030

قدمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" 23 مبادرة مرتبطة بـ 7 أهداف إستراتيجية عبر 5 برامج تابعة لرؤية السعودية 2030، وذلك من أصل 11 برنامجاً للرؤية، شاملة التحول الوطني وتطوير القطاع المالي والاستدامة المالية وتنمية القدرات البشرية إلى جانب تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

ومن أبرز المنجزات المقدمة في برنامج التحول الوطني التي قدمتها "منشآت"، زيادة أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 429,026 منشأة في عام 2016م لتصبح 1,141,733 منشأة في عام 2022 بنسبة نمو بلغت 166% منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، كما نجحت "منشآت" في وصول المملكة إلى المرتبة الثانية في مؤشر حالة ريادة الأعمال (NECI) لعام 2022 بعد أن كانت في المرتبة 41 في عام 2018 وفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال.

وفي برنامج تطوير القطاع المالي، أسهمت "منشآت" في تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع حصة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 5.4% في عام 2018م إلى 8.3%

هيئة السوق المالية تلغي حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات

أفادت هيئة السوق المالية عن إلغاء حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات ابتداء من مايو 2023م. وأكدت الهيئة أن عملية الإلغاء جاءت بهدف تخفيض التكاليف على المتعاملين في السوق بما يخدم تعزيز السيولة وزيادة تنافسية السوق المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين في إصدارات الدين الحكومي، ما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 والمرتبطة بتطوير القطاع المالي المتمثلة في نمو وتنويع الاقتصاد، وتطوير سوق رأس مال متقدمة. وأوضحت الهيئة أنها بإلغاء حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات تؤكد ثبات توجهاتها في التزامها بتحفيز نشاطات السوق الثانوية لأدوات الدين، واعتبار تلك الالتزامات طويلة الأجل، ودون استثناءات، وذلك تماشياً مع هدفها الاستراتيجي المتعلق بتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين لتعزيز جاذبيتها للمصدرين والمستثمرين.

اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية

اعتمدت هيئة السوق المالية القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية المعدلة، وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها. وجاء اعتماد تلك القواعد والتعليمات لتطوير الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية من خلال جمع الأحكام المنظمة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية.

وحيث اشتملت التعديلات على سبيل المثال لا الحصر: تخفيف متطلبات المستثمرين الأجانب وتخفيف متطلبات الإفصاح والالتزامات المستمرة عليهم لتسهيل دخول المستثمر الأجنبي المؤهل في السوق المالية السعودية، وتقليل الفروقات بين ما هو مفروض على المستثمر الأجنبي المؤهل، مقارنة ببقية فئات المستثمرين في السوق المالية السعودية.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن إتمام ترتيبه لإصدار صكوك دولية بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي

انتهى المركز الوطني لإدارة الدين من استقبال طلبات المستثمرين للإصدار الدولي لصكوك حكومة المملكة بالدولار الأمريكي بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي. ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار الصكوك.

ووصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب أكثر من 27 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية 4.5 أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 6 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 22.50 مليار ريال سعودي) مقسماً على شريحتين، بلغت الشريحة الأولى 3 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 11.25 مليار ريال سعودي) لصكوك مدتها 6 سنوات تستحق في شهر مايو عام 2029م بنسبة ربح 4.274% فيما بلغت الشريحة الثانية 3 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 11.25 مليار ريال سعودي) لصكوك مدتها 10 سنوات تستحق في شهر مايو عام 2033م بنسبة ربح 4.511%.



"منشآت" تطلق برنامج Slingshot لتسريع نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة دولياً

أطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" مؤخراً برنامج Slingshot للمنشآت متسارعة النمو، بمشاركة مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال ريادة الأعمال، للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في دفع نمو المنشآت ومواجهة التحديات التي تواجهها خلال مسيرة نموها، وتمتد خدمات البرنامج إلى 3 أشهر من التدريب والتطوير والتأهيل محلياً ودولياً.

وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" ترفع التصنيف الائتماني للمملكة عند (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

رفعت وكالة فيتش (Fitch) تصنيفها الائتماني للمملكة إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر مؤخراً.

وأوضحت الوكالة في تقريرها أن رفع التصنيف الائتماني للمملكة جاء انعكاساً لقوتها المالية وحجم أصولها السيادية المنعكس في إجمالي احتياطياتها الأجنبية المقارنة بمتوسط 'AA'، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من نصف متوسط 'A'. أشادت الوكالة باستمرار المملكة بالإصلاحات المالية والاقتصادية والحوكمة، كما أشارت إلى قوة الاحتياطيات الخارجية للمملكة حيث تتمتع بإحدى أعلى نسب تغطية الاحتياطيات بين الجهات السيادية المصنفة من وكالة فيتش.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

التزامات 2025	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشرات البرنامج
45	13.3	33.16	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي***
%24.1	%18	%14	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,515	3,829	2,631	أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي
%80.8	%76.1	%66.52	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي* (%)
%90<=	%94.42	%82	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)****
2,053.2	2,308	1,510	الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي***
26	21	6	عدد الإدراجات في السوق المالية
%46	%76.2	%33	نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات
%45	%35.86	%33	نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)***
%77	%55.63	%39.6	نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**
230	183	82	عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية
%11	%8.3	%5.7	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***
%70	%62	%36	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)****
%2.4	%2.76	%1.9	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)***
%31	%17.5	%16.94	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)***
%44	%33.9	%35.96	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)
%17.5	%12.48	%13.3	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)
36,738.27	20,506.61	9,304	مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال***

* باستثناء شركة أرامكو
** طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي
*** بيانات الربع الأول 2023
**** البيانات لعام 2022م



برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، وهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخذي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>